

Distr.: General
15 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية مذكورة من الأمانة العامة

تقدم هذه الوثيقة موجزا تجميعياً للمساهمات الطوعية التي أعدتها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابةً لدعوة من رئيس المجلس وردت في رسالته الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات والمؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، لكي تقدم تلك الهيئات إسهامات فنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تسليط فيها الضوء على مساهماتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١). ويضم الموقع الشبكي للمنتدى^(٢) النصوص الأساسية للبيانات الواردة في حينها لهذا التقرير التوليقي.

(١) استفادت هذه الوثيقة من إسهامات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ولجنة استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة بناء السلام، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية المتعلقة بمكافحة التبغ، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ومبادرة توفير خدمات الصرف الصحي والمياه للجميع، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، واللجنة التوجيهية المعنية بمهدف التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، ومجموعة البنك الدولي، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدائمة للتغذية، وأمانة الأوزون، ومجلس الطاقة العالمي، ومجلس المياه العالمي.

(٢) <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>



أولا - مقدمة

١ - تستند هذه الوثيقة إلى موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابةً لدعوة رئيس المجلس الواردة في رسالته الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات^(٣).

٢ - وتماشى دعوة رئيس المجلس مع الدعوة الواردة في الفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بأن تجرى استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستدعم هذه الاستعراضات المواضيعية باستعراضات تجريها اللجان الفنية وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية. وقد دعا الرئيس في رسالته الجهات المستفيدة إلى تقديم ما هو مناسب من إسهامات ونتائج مداولات بشأن كيفية معالجة الأهداف والغايات من منظور "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير".

٣ - وقد وصلت دعوة رئيس المجلس إلى ٨٣ هيئة حكومية دولية تم تحديدها من خلال قائمة أولية أعدها أعضاء فريق تقديم المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات^(٤). وتتألف القائمة من منابر عالمية؛ ولم تُضف آليات تقودها منظمات حكومية دولية إلا في غياب عملية عالمية تقودها الأمم المتحدة وتعلق بهدف محدد من أهداف التنمية المستدامة أو بغاية محددة منبثقة من تلك الأهداف. وينبغي أن تعتبر القائمة أداة متطورة يجب مواءمتها بدقة مع مواضيع ومحور تركيز دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبلة.

٤ - وفي حين أن الدعوة إلى تقديم إسهامات لم تتضمن طلباً محدداً بتقديم تحليل مواضيعي لأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، فإن عدة لجان ومنابر وهيئات أخرى قد ضمنت إسهاماتها أفكاراً إضافية بشأن هذه الأهداف. وتوفر تلك الأفكار تحليلاً نوعياً يمكن أن يكمل التحليل الكمي الوارد في التقرير المرحلي المطلوب تقديمه بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٥ - ويبيّن هذا التقرير الكيفية التي تتجاوب بها حالياً اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، ولا يقترح قناة إبلاغ رسمية إلى المنتدى أو يعدل ولاية أو إدارة أي كيان. وقد بحثت الكيانات موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ المعنون "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، وحللت الدروس المستفادة والثغرات والتحديات والمسائل الناشئة المتصلة بالموضوع.

(٣) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/12890Letter_of_ECOSOC_President_to_functional_commissions_and_IG_bodies_thematic_reviews_at_2017_HLPF.pdf

(٤) أعَدَّ فريق المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات القائمة في عام ٢٠١٤ استجابةً لطلب من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وقد تطورت القائمة منذ ذلك الحين لكي تلبي الاحتياجات والمطالب المتنوعة، وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5459Tentative%20list%20of%20review%20and%20coordination%20platforms.pdf>

ثانيا - المتخلفون عن الركب

٦ - الالتزام بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" هو إحدى السمات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠. وهو أيضا وعد لن يتحقق دون تضافر جهود جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجان والمنابر والهيئات الأخرى التي قدمت إسهامات في هذا التقرير. وقد اعتمدت تلك الكيانات نُهجاً مختلفة في التحليل الذي قدمته، لدى تفكيرها في ضرورة عدم تخلف أحد عن الركب وفي موضوع منتدى عام ٢٠١٧.

٧ - ويعيش نحو بليون نسمة من سكان البلدان النامية في فقر مدقع، ثلثاهم يعيشون في مناطق ريفية. وتبلغ أعمار قرابة نصف مجموع الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم أجمع ١٨ عاما أو أقل، مما يعني أن نحو ٥٧٠ مليون طفل محرومون من الكرامة والحق في مستوى معيشي لائق.

٨ - وتُصادف اليوم أشكال متعددة من سوء التغذية. حيث يعاني نحو بليون شخص من زيادة الوزن أو السمنة - وهو رقم ما زال يتزايد، ويزيد من خطر الأمراض غير المعدية. وفي الوقت نفسه، فإن قرابة ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ومعظمهم يعيش في مناطق ريفية. ويشمل ذلك الرقم ١٥٦ مليون طفل مصابين بالتقزم ممن هم دون سن الخامسة و ٥٠ مليون مصابين بالهزال. وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، فإن ١,١ بليون شخص، معظمهم من السكان الريفيين، لا يزالون يعيشون من دون كهرباء، نصفهم في منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولا يزال أكثر من ٣ بلايين شخص، معظمهم في آسيا ومنطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يفتقرون إلى أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة.

٩ - ويوجد قرابة ٥٨ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس ممن هم في سن الدراسة الابتدائية، و ٢٥٠ مليون طفل غير قادرين على الإلمام بالمبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب بسبب رداءة التعليم.

١٠ - ويتحمل الفقراء فيما يتعلق بالمجتمعات التي يعيشون فيها أعباء مشكلة تعاطي المخدرات. حيث يكون النساء والأطفال والشباب المتضررون من إدمان المخدرات عرضة بصفة خاصة للحرمان، وعرضة للوصم، ومعرضين لعوامل خطر سلبية خاصة.

١١ - وفي عام ٢٠١٦، كان ٣ من كل ١٠ من العاملين في البلدان الصاعدة والبلدان النامية غير قادرين على كسب ما يكفي لرفع أنفسهم وأفراد أسرهم فوق عتبة الفقر المعتدل البالغة ٣,١٠ دولارات يوميا.

ثالثا - الثغرات والتحديات والدروس المستفادة

١٢ - شددت الغالبية العظمى من الإسهامات المقدمة لإعداد هذا التقرير على أداة رئيسية واحدة للتنفيذ، وهي: أن القضاء على الفقر بصورة دائمة والرخاء المستدام لا يمكن تحقيقهما إلا باتباع نهج متكامل ومتوازن إزاء التنمية المستدامة في شراكة مع أصحاب المصلحة المتعددين. وكان من المسلّم به أنه بسبب تعقد عالمنا وطابعه المتعدد الأوجه وترابطه، فإن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ككل سيسهم في تحقيق الأهداف المحددة لهذه الكيانات، والعكس صحيح.

١٣ - وبصفة عامة، فقد أُشير في الإسهامات المقدمة لإعداد هذا التقرير إلى أنه لا يمكن أن يتحقق، على نحو مستدام، أي هدف من أهداف التنمية المستدامة أو الغايات ذات الصلة المنبثقة عنها، بمعزل عن الأهداف والغايات الأخرى، أو باستخدام حلول بسيطة مؤقتة. إذ سيلزم تحقيق تحولات أساسية في المؤسسات والمعايير والمعتقدات الاقتصادية والاجتماعية كي تحدث تنمية مستدامة حقيقية.

ألف - الوصول إلى الأكثر تخلفاً عن الركب

١٤ - عدم ترك أحد خلف الركب لا يعني فقط التركيز على ضمان إحراز تقدم لبلدان بأكملها، يقاس بمتوسطات، بل أيضاً التركيز تحديداً على الأشخاص الذين لا يستفيدون من التنمية لأن الاستراتيجيات الحالية لم تفلح في الوصول إليهم. ولتحديد أفقر وأضعف الأشخاص وفهم احتياجاتهم، فإن المؤسسات العامة بحاجة إلى فهم متعمق وشامل لمختلف أبعاد ومظاهر الفقر، وكذلك إلى فهم من هم المعرضون لخطر التخلف عن الركب.

١٥ - وكثيراً ما تتكرس أوجه عدم المساواة بسبب أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، منها نوع الجنس، والسن، والعرق أو الأصل الإثني، والانتماء إلى الأكثرية أو الأقلية، والوضع من حيث الهجرة، والميل الجنسي أو الهوية الجنسية، والإعاقة، ومستوى الدخل. وفي حين أن بعض الفئات المعرضة للخطر قد حُددت في خطة عام ٢٠٣٠، فإن بعضها الآخر لا يرد ذكره، ولكن ينبغي أخذه في الاعتبار أثناء التنفيذ. وغالباً ما يتم تجاهل كثير من تلك العوامل، ولذلك فإن الأعباء الواقعة على الأشخاص الذين يعانون أشكالاً متعددة من التمييز، لا تزال دون معالجة. ففي أقل البلدان نمواً، مثلاً، تقل احتمالات ولادة امرأة تعيش في منطقة ريفية على يد أخصائي ماهر في الصحة عن نظيرتها في المدينة. وقد تقلصت تلك التفاوتات في بعض البلدان، لكنها اتسعت في بلدان أخرى.

١٦ - وتمثل النزاعات العنيفة إحدى العقبات الخطيرة أمام التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق هدف عدم ترك أحد خلف الركب التركيز بشكل خاص على البلدان المتضررة بالنزاعات، حيث إن نسبة كبيرة ومتزايدة من الفقراء المعدمين تعيش في هذه البلدان. كما أن معالجة الأسباب والدوافع الجذرية للنزاع العنيف هي أمر بالغ الأهمية، ولكن ما لا يقل عن ذلك أهمية هو كفالة أن يستفيد المتضررون من النزاع أو من حالات الأزمات الطويلة الأمد، والأشخاص المشردون داخلياً أو خارجياً نتيجة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية، من منافع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من صعوبة تحقيقها.

١٧ - وفي حين يلزم تركيز خاص من أجل ضمان الوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، فإنه ينبغي السعي إلى إحداث تغيير جذري يتيح تحقيق مكاسب متساوية الجودة للجميع. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فبدلاً من مجرد استيعاب مزيد من الفتيات في نظم تعليمية قاصرة ناقصة التمويل، فإنه ينبغي للمدارس أن تهدف إلى توفير تعليم جيد وتهيئة بيئة تعليمية آمنة للفتيات والصبيات، فضلاً عن المساهمة في تعزيز المساواة من خلال مقررات تقدمية ومعلمين مدربين تدريباً جيداً. وهذا ينطبق أيضاً على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المحددة وطنياً بحيث تصل إلى الضعفاء، مع الارتقاء بمعيشة السكان جميعاً في الوقت نفسه.

١٨ - ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن الفئات الضعيفة يمكن أن تكون قوة إيجابية كبيرة، في حال اتخاذ تدابير الدعم اللازمة. فالمهاجرون، على سبيل المثال، يستحقون حماية خاصة لضمان عدم تخلفهم عن الركب. بيد أنه ينبغي أيضاً ألا يغيب عن الأذهان أن الهجرة غالباً ما تساهم في التنمية

وأن المهاجرين هم أطراف فاعلة قادرة على إحداث تغيير إيجابي. إذ يمكن للهجرة الدولية، مثلاً، أن تخفف آثار شيخوخة السكان، وهذا واحد فقط من الآثار الإيجابية.

باء - الإدماج والمسائل الشاملة

١٩ - من الجدير بالذكر أن جميع الإسهامات الواردة قد أبرزت أهمية إدماج وتعميم مجالات التركيز الخاصة بها في الخطط الإنمائية والميزانيات الوطنية وجهود التنفيذ الأخرى.

٢٠ - وتقتضي التنمية المستدامة اتباع نهج على نطاق الحكومة بكاملها يضم الوزارات والسلطات المحلية والوكالات وجهات فاعلة متعددة عاملة في مختلف القطاعات. والغرض من ذلك هو كفالة أن تؤخذ في الاعتبار أوجه التآزر والنزاعات والمعاوضات التي تنشأ لدى وضع السياسات وتنفيذها في مختلف المجالات. ومن المهم، في هذا السياق، تمكين الأفراد من الوصول الحر إلى المعلومات المتعلقة بالقانون والأنظمة الحكومية، فذلك شرط لازم لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة.

٢١ - ويعكف العديد من البلدان على إنشاء ترتيبات مشتركة بين الوزارات وغيرها من ترتيبات التنسيق والتعاون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تُستكمل تلك الترتيبات بترتيبات ترمي إلى كفالة التعاون بين مجموعات المؤسسات العاملة على هدف محدد/أهداف محددة وبجهود ترمي إلى تعزيز التعاون بين موظفي الخدمة المدنية وسائر الجهات المعنية. والحكومات المحلية، بوصفها أقرب المؤسسات الحكومية إلى الشعب، لها دور خاص من خلال عملها بالتعاون والشراكة الوثيقين مع المواطنين والحكومة المركزية.

٢٢ - وتضمنت الإسهامات أيضاً دعوة إلى توخي الحذر. فبالنظر إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحوي ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية منبثقة عن تلك الأهداف، فإن الإغراء كبير في أن يتم انتقاء هدف محدد أو غاية محددة على حساب الأهداف والغايات الأخرى. بل إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها قد أبرزت مراراً أن أهداف التنمية المستدامة هي أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وقد يركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى على اقتراح توجيهات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك على أرض الواقع.

٢٣ - وينبغي أيضاً إدماج استراتيجيات التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى ذات الصلة بالأطر الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بتمويل التنمية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والخطة الحضرية الجديدة.

جيم - العمل معاً

٢٤ - التعاون وشمول الجميع من العناصر الحاسمة في التنفيذ. وقد أبرزت الإسهامات، بشكل عام، الحاجة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في الجهود المبذولة، على جميع مستويات التنفيذ.

٢٥ - ومن الجوانب الرئيسية للترتيبات المؤسسية للتخطيط والتنفيذ على الصعيد الوطني المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية

وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وتكون هذه النهج أكثرها فعالية عندما يتم اعتمادها في المراحل المبكرة من التخطيط وصنع القرار. وينبغي تقديم الدعم لتعزيز قدرة الجهات المعنية وتوافر المعلومات التي تتيح استخدام تلك النهج في عمليات صنع القرار.

٢٦ - وجرى التشديد أيضا على تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص، الذي هو في طليعة الجهات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأبرزت أهمية العمل المباشر مع الصناعات والمنشآت بالتزامن مع الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص وخبرته. وهذا التفاعل المفتوح يمكن أيضا أن ييسر توليد الحماس لدى القطاع الخاص لقبول القواعد والأنظمة الجديدة وإيجاد حلول إبداعية أكثر استدامة.

٢٧ - ودُكر في عدة إسهامات في إعداد التقرير أن الهيئات والمنابر المشاركة قد بذلت جهودا إضافية لضمان سماع أصوات أصحاب المصلحة بشكل ملائم في العمليات الحكومية الدولية، على سبيل المثال من خلال الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، أو جلسات الاستماع أو من خلال جمع الإسهامات.

٢٨ - وهناك حاجة إلى ضمان التكامل والتعاون والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة في تقديم الدعم المتكامل بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتطلب الأمر أيضا زيادة التنسيق والتعاون بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومختلف اللجان والمنابر والهيئات الأخرى التي قدمت إسهامات للتقرير الحالي، سواء في دعم التنفيذ أو تعزيز الرصد والمتابعة.

دال - حماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد

٢٩ - يتوافق العهد بعدم ترك أحد خلف الركب والوصول إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب أولا توافقا قويا مع الحتمية التي تفرضها حقوق الإنسان والمتمثلة في معالجة اللامساواة والتمييز. وقد ذكر أنه في العديد من السياقات سيكون من الضروري إجراء مراجعة للسياسات والتشريعات القائمة لكفالة تهيئة بيئة داعمة لحماية حقوق الإنسان لدى التنفيذ على الصعيد الوطني. وسيطلب هذا استعراض التشريعات من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والشعوب الأصلية.

٣٠ - وأشار إلى أن الشروط المطبقة على الجهات الحكومية، من قبيل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ينبغي أن تنطبق على جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المشاريع التجارية الخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن تكون جميع الجهات الفاعلة خاضعة للمساءلة ومسؤولة عن أثر أنشطتها على المجتمع والتنمية.

٣١ - ومن أجل مكافحة الوصم والأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير مناسبة متعددة، بما في ذلك التوعية عن طريق التعليم ووسائل الإعلام والقنوات الأخرى. ويتطلب هذا دعما من القيادات المجتمعية أو الدينية ومجموعات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الرئيسية وممثليها، وكذلك المؤسسات التعليمية والآباء والأمهات والأطفال أنفسهم.

٣٢ - وممارسات الحكم الرشيد هي أمر أساسي للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. وسيادة القانون والأمن العام واستقلال القضاء وحسن إقامة العدل هي أيضا أمور مهمة لدعم القضاء على الفقر ودعم حقوق الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ويمكن أيضا إشراك المؤسسات المستقلة لمراجعة الحسابات.

٣٣ - ويكون أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من السياسات أكبر عندما تدعمها تدابير قانونية لمكافحة التمييز في الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما في مجالات من قبيل العمل

وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير لإزالة أو تذييل العقبات التي تعترض إمكانية الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك التكاليف المالية، واللغة، والثقافة، وبعد المسافة، وعدم إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية أو التكنولوجيا.

٣٤ - ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تغيير العقلية البيروقراطية وأساليب عمل المؤسسات العامة والإدارات العامة. وتشمل الخطوات المقترحة ما يلي:

(أ) كفالة استمرار الإرادة السياسية القوية والقيادة المحدثة للتحويل على أعلى مستوى من أجل تحريك مسار الشروع في سياسات القضاء على الفقر وصياغتها وتنفيذها في جميع أنحاء الحكومة والإدارة العامة؛

(ب) ضمان أن تراعي الإدارة العامة احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا في كل إجراء من الإجراءات من خلال العمل العام المستمر؛

(ج) وضع أو تعزيز تدابير مكافحة التمييز لدى التوظيف في القطاع العام بحيث تكون الإدارات العامة على المستوى المحلي والوطني ممثلة تمثيلا كاملا لجميع شرائح المجتمع؛

(د) حشد موظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات حول هدف القضاء على الفقر وغيره من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم من أجل وضع تدابير ملائمة لمكافحة الفقر تكون حقا تشاركية وشاملة؛

(هـ) تزويد موظفي الخدمة المدنية بالأدوات المبتكرة والمعارف اللازمة لفهم الترابط بين مختلف جوانب الفقر ووضع وتنفيذ نهج متكاملة؛

(و) وضع آليات وحوافز وممارسات داخلية وتطوير المهارات، من أجل تعزيز المشاركة والعمل والتعاون والتشاور مع المؤسسات الأخرى والمجتمع المدني؛

(ز) بذل ودعم الجهود التي تستهدف ضمان تعبئة وتخصيص موارد كافية للقضاء على الفقر والاستراتيجيات ذات الصلة؛

(ح) تعزيز القدرات الإحصائية المؤسسية على جميع المستويات لإنتاج واستخدام وتحليل المؤشرات الرسمية والإحصاءات المصنفة، والبيانات والبيانات الضخمة، والتشجيع على الاستخدام المشترك لها من قبل الوكالات الحكومية على جميع المستويات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.

هاء - تعديل الجداول الزمنية

٣٥ - أشير إلى أن التنمية الدائمة تتطلب في كثير من الحالات تدخلات قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء (نهج المسار المزدوج). وينبغي التركيز على التنمية الأطول أجلا للمؤسسات والقدرات حتى وإن كانت أصعب في تحديدها كمياً وتستغرق وقتاً أطول. فعلى سبيل المثال، ثمة مخاطر تهدد تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من النزاعات، وقد تكون النتائج بعيدة المنال لبعض الوقت. وفي حين أن هناك طلباً من البلدان المانحة على إحراز نتائج ملموسة، فإن قياس نتائج بناء السلام قياساً على الاستثمارات المالية هو أمر صعب. ويمكن أن يستغرق الأمر عقداً أو أكثر للتمكن من الإبلاغ عن نتائج ملموسة بشأن تعزيز المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

واو - البيانات

٣٦ - تشدد خطة عام ٢٠٣٠ على الحاجة لبيانات جيدة موثوقة مصنفة تتوافر في حينها ويسهل الوصول إليها لتساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل عدم ترك أحد خلف الركب. وقد أبرزت هذا التركيز الإسهامات المجمعة المقدمة لهذا التقرير.

٣٧ - وهناك حاليا نقص خطير في البيانات المصنفة المطلوبة لرصد العديد من الأهداف والغايات، وما زال وضع السياسات يستند إلى بيانات مجزأة إلى حد ما. وقد أبرز بشكل خاص ضعف توافر البيانات في البلدان المتضررة من النزاعات أو فيما يتصل بالأشخاص الذين يعيشون حالات طوارئ، فضلا عن المهاجرين. وتتيح البيانات المصنفة فهما أوفى للمساواة ووضع السياسات والبرامج الإنمائية الملائمة والموجهة، وينبغي تشجيع زيادة استخدام البيانات الجديدة لتحليل الروابط بين الأهداف. وقد أوصي في الإسهامات بتصنيف البيانات على أساس عدم الكشف عن الهوية والتحديد الذاتي للهوية من أجل تجنب إساءة استخدام البيانات. وبخلاف البيانات الكمية، ينبغي التوسع في استخدام البيانات الإدارية الأخرى والبيانات النوعية والتقارير التي تصف النظم المترابطة ككل.

٣٨ - ومع ذلك، فإن مصادر البيانات الجديدة التي يجري تطويرها باستمرار يمكن أن تدعم تخطيط سياسات فعالة للتنفيذ. فيمكن استخدام البيانات الضخمة والتعلم الآلي للتنبؤ بالأوبئة والاحتياجات الطبية والكوارث البيئية ومستويات الفقر. فعلى سبيل المثال، تبين أنه يمكن باستخدام معرفات بيانات بسيطة للأثر الرقمي، من قبيل مدة المكالمات وتواترها، التنبؤ بالسّمات الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية وغيرها من سمات السلوك بدقة تتراوح ما بين ٨٠ و ٨٥ في المائة.

زاي - وسائل التنفيذ

٣٩ - لن يمكن تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بدون توافر الوسائل الكافية للتنفيذ. ولذلك، فهناك حاجة ماسة لتعزيز الشراكات العالمية من أجل تحقيق تلك الأهداف، وذلك لضمان أن تكون البلدان النامية لديها الموارد والقدرات بالمستوى اللازم للقضاء على الفقر. ومن ثم، فإن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمر أساسي.

٤٠ - ولا يزال توفير التمويل الكافي يشكل تحديا. وينبغي زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، للتمكن من مواجهة الاحتياجات الاستثمارية الهائلة لتنفيذ الأهداف. وفي الوقت نفسه، فمن الأهمية بمكان مواصلة كفالة أن تنفق المعونة بفعالية: إذ ينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بالالتزامات بجعل تمويلهم للتعاون الإنمائي قابلا للتنبؤ به ومتسما بالشفافية بصورة متزايدة.

٤١ - وأشار في العديد من الإسهامات إلى الافتقار إلى تنمية القدرات في مجال خبرة مقدميها. ويشير بناء القدرات إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية. وتشمل هذه التدابير إجراءات من قبيل توفير الدعم للتكيف مع تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية اللاسلكية، أو توفير التدريب لوكالات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والوكالات الأخرى ذات الصلة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأحياء البرية.

٤٢ - وتشمل التوصيات السياسية الأخرى المقدمة ما يلي:

(أ) زيادة استخدام النظم الوطنية، بما في ذلك نظم المشتريات. ففي عام ٢٠١٥، لم تُستخدم النظم الوطنية إلا في نصف مدفوعات التعاون الإنمائي المقدمة إلى القطاع العام. ولا تزال معظم البلدان بحاجة إلى إدخال تحسينات في جعل ميزانياتها أكثر شمولاً ومصادقية، بما في ذلك ربط ميزانياتها ربطاً فعالاً بأولويات السياسة العامة، والإنفاق بطريقة منضبطة ويمكن التنبؤ بها، وإخضاع الميزانيات للمحاسبة الدقيقة في الوقت المناسب، والإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات العامة؛

(ب) زيادة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛

(ج) إنشاء وتعزيز أطر شاملة وكلية لإدارة مجمل التدفقات المالية الإنمائية المتنوعة، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا؛

(د) تمثيل الشفافية في الأنشطة الإنمائية، ونظم تتبع مراعاة البعد الجنساني، والتخطيط الإنمائي، واستعراضات التقييم المتبادل، وكذلك الشفافية في التعاون الإنمائي، أمراً أساسياً للتشجيع على قيام شراكات قوية بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحملهم المسؤولية؛

(هـ) يمكن أن تكون الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين أداة مركزية لتبادل المعارف والتكنولوجيات والابتكار، وفي حشد المزيد من الموارد المالية وغير المالية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(و) يجب أن تكون الشراكات مُلمة بالتحديات التي تخص البلدان المتوسطة الدخل والدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وأن تدرك أهمية المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب. وتكتسي زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعزيز البيئة التمكينية لدور المجتمع المدني أهمية بالغة في هذا الصدد؛

(ز) كفالة أن تكون جميع التدخلات الإنمائية بقيادة قطرية وأن تستجيب للاحتياجات والسياقات القطرية المحددة. ومن الضروري أيضاً أن يتم تحديد التركيز على تعزيز واستخدام النظم القطرية، بما في ذلك أطر النتائج القطرية ونظم الإدارة المالية العامة والمشتريات.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٤٣ - بدون المعرفة، يستحيل توجيه المسار نحو حلول أكثر استدامة. والاستثمار في البحوث المتعددة التخصصات لا بد منه للحصول على الأدلة اللازمة بشأن السبل الفعالة للتحويل نحو الاستدامة في مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وينبغي أن تدعم البحوث وضع المقاييس والمؤشرات لاستعراض السياسات والاستثمارات الوطنية.

٤٤ - ويتطلب مستوى طموح أهداف التنمية المستدامة طرقاً جديدة للتفكير في التنمية واستخدام إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولا ينحصر الهدف في تشجيع المزيد من الابتكار، بل يشمل أيضاً أمراً هو الأكثر أهمية وهو تشجيع أنواع الابتكارات التي تساعد في القضاء على الفقر. فيمكن أن يؤدي انخفاض تكلفة المنتجات والخدمات الطبية، من قبيل أجهزة المسح الرخيصة بالموجات فوق الصوتية أو الحلول المستحدثة محلياً للعناية بالعيون التي تكتشف أمراض العيون، إلى خدمة احتياجات الأسواق غير المطروقة وإلى تحسن كبير في حياة الفقراء.

٤٥ - وثمة إمكانيات جديدة لتعميم الخدمات المالية لصالح الفقراء توجدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالابتكارات في مجالي الائتمان والدفع لا تُحدث تحولاً في آليات المعاملات والتمويل فحسب، ولكن بإمكانها أيضاً الوصول إلى الملايين ممن لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتلبية احتياجاتهم. ويشكل التمويل الجماعي والإقراض بين الأقران وسندات الأثر الاجتماعي سبلاً جديدة للحصول على رأس المال.

٤٦ - وقد أصبح تعميم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر أهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من أجل تقديم الخدمات الحيوية إلى فئات من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ويمكن أن تشمل الخيارات السياسية اعتماد خطة وطنية لتكنولوجيا النطاق العريض تشجع على تطوير المحتوى والقدرات البشرية، ورصد إمكانية الوصول، والتخفيضات الضريبية من أجل خفض التعريفات الشاملة للخدمات وتعزيز القدرة على تحمل تكاليفها، ووضع أنظمة مستقرة يمكن التنبؤ بها، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبيل تكنولوجيا النطاق العريض المصممة لنقل البيانات العالي السرعة، وإتاحة المحتوى الرقمي ذي الصلة، بما في ذلك باللغات المحلية.

٤٧ - ويتطلب تسخير إمكانات التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة الاستثمار في البحث والتطوير، ورأس المال البشري (بما في ذلك التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتنظيم المشاريع والمهارات الإدارية)، والهياكل الأساسية وتدفقات المعارف. وتهيئة بيئة مواتية للابتكار أمرٌ يستفيد أيضاً من وجود بيئة تمكينية واتباع نهجٍ مراعية للاعتبارات الجنسانية إزاء تطوير التكنولوجيا ونشرها والتعاون الإقليمي والدولي.

٤٨ - ولقياس المدى الذي يساعد به الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على الحد من الفقر وتحسين سبل العيش، يلزم النظر في المزيد من المؤشرات كي تؤخذ في الحسبان إمكانية تحمل تكلفة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى شمولها للجميع وجودتها.

رابعاً - المسائل القطاعية موضع التركيز

٤٩ - بينما تتشاطر جميع اللجان والمنابر والهيئات الأخرى النظر إلى خطة عام ٢٠٣٠ بأسلوب متكامل وكلي، فقد تطرقت الكيانات أيضاً إلى تحليلات لمواضيع محددة.

٥٠ - فقد تطرقت عدة لجان ومنابر وهيئات أخرى، تبعاً لولاياتها وأولوياتها، إلى أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي هي قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧. وعرضت الكيانات^(٥) العديد من الأمثلة على المبادرات السابقة والجارية لدعم تنفيذ هذه الأهداف.

(٥) لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وأمانة الأوزون، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة البنك الدولي.

ألف - النزاع والسلامة

٥١ - تشير أحدث التوقعات إلى أن ما يقرب من نصف فقراء العالم يعيشون الآن في دول تعاني من نزاعات وأعمال عنف. وتستدعي الأزمات الطويلة الأمد تقديم مساعدات مصممة خصيصا ومحددة المستهدفين تعالج الحاجة الفورية إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، كما تعزز القدرة على التكيف والقدرة على التأهب للكوارث الإنسانية والأزمات والشدائد الطويلة الأجل واستيعابها ومنع حدوثها في المستقبل.

٥٢ - وتسهم النزاعات وحالات عدم الاستقرار وعدم كفاية الحوكمة في تفاقم ما سبق وجوده من أنماط التمييز ضد النساء والفتيات، مما يعرضهن إلى زيادة مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. وتُستهدف النساء والفتيات في المقام الأول وبصورة متزايدة عند ارتكاب أعمال عنف جنسي، بما في ذلك كوسيلة من وسائل الحرب. ويزداد العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والاتجار بهن أيضا زيادة حادة في المجتمعات الخارجة من النزاع. ويمكن تعطيل الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن أن تتضرر النساء المشرعات داخليا أكثر من غيرهن من جراء فقدان سُبل العيش أثناء التشرد. ويشكل استبعاد المرأة من جهود منع نشوب النزاعات، والمرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع، وعمليات إعادة البناء، مسائل جارية تثير قلق المجتمع الدولي.

٥٣ - والفقر المدقع والجوع وعدم المساواة في توزيع الموارد ومحدودية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والتمهيش الاجتماعي والسياسي هي ظروف يمكن أن يستغلها الإرهابيون بفعالية لاجتذاب المزيد من المؤيدين ودفعهم إلى التطرف وتجنيدهم. وتشكل زيادة نشاط الإرهاب العابر للحدود تحديا كبيرا، وتتطلب تعاونا أكفأ وأسرع في مجالات إنفاذ القانون والاستخبارات والقضاء. ويشمل ذلك التعجيل بتبادل المعلومات بشأن فرادى الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتمويل الإرهاب، والتشريعات والمعاهدات الفعالة للتمكين من تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية، إلى جانب أمور أخرى كثيرة.

باء - العمل اللائق والعمالة

٥٤ - يمثل السعي إلى توفير العمل اللائق، إضافة إلى الأبعاد الأربعة المتمثلة في إيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي، مدخلا فعالا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكثيرا ما يكون الفقر نتيجة الانحباس في الاقتصاد غير الرسمي دون فرص عمل رسمية من شأنها توفير دخل مستقر ودون ضمان اجتماعي أو عمل لائق، لذا ينبغي دعم الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

٥٥ - وفي العديد من البلدان والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر والجوع، تقل أعمار أكثر من نصف السكان حاليا عن ٢٥ سنة، حيث تعيش أغلبية هؤلاء الشباب في مناطق ومستوطنات ريفية، حتى مع التوسع في الهجرة إلى المدن. وهذا يستدعي بذل جهود متضافرة لدعم توظيف الشباب.

٥٦ - وتشمل التوصيات السياسية بشأن سبل الإسراع بتحقيق تقدم في مجال القضاء على الفقر ما يلي:

(أ) إنشاء شراكات مالية وغير مالية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبار ذلك وسيلة لإتاحة موارد إضافية وتكثيف التعاون وتحسين فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- (ب) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والقدرات المحلية، وتهيئة بيئة مواتية للمشاريع المستدامة؛
- (ج) تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي؛
- (د) دعم بناء القدرات والشراكات من أجل تعزيز جمع البيانات الإحصائية وتحليلها؛
- (هـ) مراعاة خصوصيات البلدان الأكثر احتياجا من قبيل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (و) الحد من عدم المساواة بين الجنسين بجميع أشكاله عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتعزيز المساواة في عالم العمل؛
- (ز) تعزيز المؤسسات وبناء القدرات من أجل إعمال الحقوق، من قبيل الحق في حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي.

جيم - التعليم

- ٥٧ - التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وبذلك فهو حق تمكيني للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، مثل الحق في الحصول على دخل لائق. وبالإضافة إلى فرادى فوائد التعلم، يؤدي التعليم أيضا أدوارا اجتماعية واقتصادية هامة. ولذلك من الأهمية بمكان التصدي للمساواة في إمكانية الحصول عليه وللتفاوت في جودته وفيما يثمره من نتائج.
- ٥٨ - وفي عام ٢٠١٤، ومن بين كل ١٠ أطفال في سن التعليم الابتدائي على مستوى العالم، انقطع طفل عن الدراسة أو لم تتطأ قدمه قاعات الدرس. ولا تزال إمكانية الحصول على التعليم قبل الابتدائي في البلدان المنخفضة الدخل تتأرجح عند ١٧ في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع ٨٣ في المائة. وقد اتسعت إمكانية الحصول على التعليم العالي بسرعة في البلدان الأكثر ثراء مع بلوغ معدلات القيد في أغنى البلدان نسبة ٧٤ في المائة، مقارنة مع نسبة ٨ في المائة في أفقر البلدان؛ ولكن حتى في أغنى البلدان، توجد تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على التعليم العالي بين الأغنياء والفقراء.
- ٥٩ - وستحتاج مجموعة من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية المدرسية، بسبل منها تعزيز توفير التعليم قبل الابتدائي وخدمات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ورأس المال البشري، نظرا لأن نقص المدرسين المدربين وعدم توافر الظروف المدرسية الملائمة يهددان فرص التعليم الجيد للجميع.
- ٦٠ - والتركيز على التعلم مدى الحياة أمر هام لضمان الحفاظ على مهارات وكفاءات الأفراد وتحسينها لمواكبة تغير متطلبات العمل والتكنولوجيا والمهارات. ومن ثم، يجب أن تكون نظم التعليم مناسبة وأن تستجيب لأسواق العمل السريعة التغير والتقدم التكنولوجي والتحضر والهجرة وعدم الاستقرار السياسي والتدهور البيئي والأخطار والكوارث الطبيعية، والتنافس على الموارد الطبيعية، والتحديات الديمغرافية، وتزايد البطالة العالمية، واستمرار الفقر، وزيادة انتشار عدم المساواة، واتساع نطاق الأخطار التي تهدد السلام والأمان. ويمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يؤدي إلى تمكين الأطفال والشباب والكبار من التعامل مع التحديات العالمية، الممثلة في العنف المفرط وتغير المناخ والأزمات المالية والأوبئة الصحية، بشكل جماعي في عالم يزداد ترابطا.

دال - المساواة بين الجنسين

٦١ - في العديد من الإسهامات المجمعة في هذا التقرير، أُبرزت الحاجة إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، وإلى الاعتراف بالدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تحقيق تلك الأهداف.

٦٢ - وعلى الرغم من زيادة الوعي بأثر العنف الجنساني الموجه ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والممارسات الضارة والعنف في حالات النزاع، لا تزال فعالية السياسات الرامية إلى معالجة المساواة بين الجنسين منخفضة. ومما يثير القلق أن مستوى العنف الجنساني الموجه ضد المرأة يزداد في كثير من أنحاء العالم، نظراً لأنه مرتبط بحالات النزاع والتدهور البيئي وارتفاع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

٦٣ - ولا تتحقق بالقدر الكافي حقوق النساء والفتيات في الصحة الجنسية والإنجابية، وأحياناً لا تتحقق على الإطلاق. ويتواتر انتهاك هذه الحقوق ويتخذ أشكالاً عديدة، منها الحرمان من الوصول إلى الخدمات التي تلزم النساء فقط، مثل الإجهاض المأمون والرعاية بعد الإجهاض، ومنها توفير خدمات الرعاية الصحية المتدنية النوعية، وأداء الإجراءات الطبية بصورة غير رضائية، بما في ذلك التعقيم القسري وفحوص العذرية القسرية والإجهاض القسري. وتنتهك هذه الحقوق أيضاً عندما يتعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية والزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري، مما يعرض الفتيات إلى مخاطر الحمل المبكر.

٦٤ - وما زالت إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء مشكلة عامة، ويرجع ذلك إلى عوامل من قبيل القوالب النمطية المتصلة بنوع الجنس، والقوانين التمييزية، بما في ذلك الاشتراطات والممارسات التمييزية المتعلقة بالإجراءات ومتطلبات الإثبات، والتمييز المتقاطع أو المركب، وعدم التكفل بصورة منهجية بجعل الآليات القضائية في متناول النساء كافة من النواحي المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٥ - وتضع الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أعباء جائرة على كاهل النساء، وهناك حاجة لتخفيضها وإعادة توزيعها بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأسر والرجال والنساء. وينبغي للحكومات أن تعتمد سياسات لدعم مشاركة المرأة في قوة العمل، ومنح الإجازة الوالدية للآباء والأمهات على حد سواء، وتوفير الرعاية الميسورة التكلفة للأطفال والرعاية الطويلة الأجل للمسنين، عند الحاجة. ويمكن أن تخفف السياسات التي من هذا القبيل الضغوط التي من شأنها خفض معدلات المواليد وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٦ - ويرتبط فقر المرأة ارتباطاً مباشراً بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي، وانعدام إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والإنتاجية والتعليم الجيد وخدمات الدعم، والفجوة الرقمية بين الجنسين، وضآلة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. ويمكن أن تتفاقم هذه التحديات أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية والإنسانية، والنزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية، وسياقات نزوح اللاجئين والنازحين داخلياً. وتستحق أيضاً حالة النساء ذوات الإعاقة ونساء وفتيات الشعوب الأصلية والنساء والفتيات الريفيات والمهاجرات اهتماماً خاصاً. وعلى الصعيد العالمي، تعاني المرأة الريفية أكثر من غيرها من الفقر والإقصاء، مع بعض الاستثناءات القليلة. وتشمل التوصيات المتعلقة بالسياسات من أجل كفالة التمكين الاقتصادي للمرأة ما يلي:

- (أ) تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛
- (ب) تعزيز التعليم والتدريب وتنمية المهارات؛
- (ج) تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية لتمكين المرأة اقتصاديا؛
- (د) معالجة الطابع غير الرسمي المتزايد لعمل المرأة العاملة وتنقلها؛
- (هـ) إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا؛
- (و) تعزيز الصوت الجماعي للنساء وانخراطهن في القيادة وصنع القرار؛
- (ز) تعزيز دور القطاع الخاص في تمكين المرأة اقتصاديا.

هاء - الصحة

٦٧ - تكبد صناعة التبغ والأثر الفتاك لم تتجأها اقتصادات العالم أكثر من تريليون دولار سنويا في شكل نفقات على الرعاية الصحية وهدر في الإنتاجية. والفقراء هم أعلى الناس استعمالا للتبغ في كل منطقة من العالم. ويعيش ٨٠ في المائة تقريبا من بليون مدخن حول العالم في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. ويشكل تسعير التبغ بفعالية وإخضاعه لتدابير ضريبية فعالة وسيلة هامة من وسائل الحد من استهلاك التبغ في أوساط مختلف شرائح السكان، وبخاصة الشباب والنساء والفقراء، الذين ثبت أنهم أكثر استجابة لزيادات الأسعار.

٦٨ - ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب للعمل على خفض الطلب على المخدرات وما يتصل بها من مشاكل صحية، بما في ذلك عن طريق دعم انتهاز نهج متوازن يركز على الصحة العامة إزاء مشكلة المخدرات، والعمل على إنهاء التمييز ضد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وتشجيع التدخلات من أجلهم، وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الشاملة والقائمة على الأدلة والمراعية للاعتبارات الجنسانية للوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات، بما في ذلك كبديل للإدانة أو العقاب.

٦٩ - ولا يزال توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك من أجل تخفيف حدة الألم والمعاناة، متدنيا أو معدوما في العديد من بلدان العالم. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الوطنية والتعاون الدولي على جميع المستويات من أجل معالجة تلك الحالة، وذلك بالترويج لتدابير تكفل توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، ضمن إطار النظم القانونية الوطنية، مع العمل في الوقت نفسه على منع تسريبها وتعاطيها والاتجار بها، بغية تحقيق غايات وأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

٧٠ - وتكتسب سياسات دعم المزيد من التحسينات في مجال رعاية الأم والطفل، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، أهمية حاسمة لتحقيق المزيد من التخفيضات في معدل وفيات الأمومة والأطفال. وعادة ما تؤدي هذه السياسات أيضا إلى خفض معدل المواليد.

واو - الحماية الاجتماعية

٧١ - قد تتطلب معالجة أوجه التفاوت العميقة القائمة في العديد من البلدان أن تؤدي الحكومات دورا أكبر في إعادة توزيع الثروة وتوفير الحماية الاجتماعية بفعالية. ولن تؤدي سياسات الحماية الاجتماعية التي تعمل بكفاءة إلى تحسين الإنصاف بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة فحسب، بل أيضا إلى زيادة قدرة الفئات الأكثر ضعفا وأشباه الفقراء على مواجهة آثار الصدمات المختلفة، وإيجاد الفرص للجميع أيضا.

٧٢ - وتوفر الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية إطارا لتنسيق الدعم العام المقدم للأسر المعيشية، وبالتالي تتطلب الدعم المتكامل من الحكومات. ويمكن أن تساعد نماذج المراكز الجامعة الرامية إلى توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والبرامج ذات الصلة في الوصول إلى أفقر الناس وأشدّهم ضعفا وأكثرهم بعدا. ويوفر توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية إسهاما أساسيا في القضاء على الفقر المدقع وفقر العمال والحد من الجوع وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الصحية ووضع المرأة والفئات المهمشة، بما في ذلك المهاجرون والشباب، وبالتالي يساهم في تحقيق مبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب. وتزداد كثيرا استدامة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عندما يكون هناك تحول تدريجي نحو الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

٧٣ - وقد تبين أن استراتيجيات القضاء على الفقر استنادا إلى التحويلات النقدية المشروطة المقرونة بالتمكين تحقق تحسينات في الدخل وصحة الطفل والتغذية والتعليم، وبالتالي يكون لها آثار إيجابية طويلة الأمد على الإنتاجية وتكوين الثروة وكذلك المساهمة في كسر انتقال الفقر عبر الأجيال.

زاي - النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

٧٤ - النظم الإيكولوجية هي نظم دعم الحياة على الأرض، وهي توفر الخدمات التي تقوم عليها حياة الإنسان وازدهاره. فعلى الصعيد العالمي، يستمد نحو ٢,٦ بليون شخص أسباب معيشتهم إما جزئيا أو كليا من الزراعة، ويعتمد ١,٦ بليون شخص على الغابات، ويعتمد أكثر من ٣ بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي. بيد أن هذه النظم الإيكولوجية تتعرض للتهديد. فالاعتماد المفرط على استخدام الحطب والفحم في المناطق الريفية النائية، على سبيل المثال، يؤدي إلى تفاقم إزالة الغابات، الأمر الذي يزيد بدوره من الاختيارات الأرضية والجليدية والفيضانات في هذه المناطق، مما يسفر عن نحو الكثير من المكاسب الإنمائية التي كان يمكن أن تتحقق. وينتج عن تلوث الهواء الداخلي المتصل باستخدام النيران المكشوفة أو مواقد الطهي والتدفئة التقليدية ٤,٣ ملايين حالة وفاة مبكرة سنويا. وفي المجتمعات الساحلية، يوقع الحطام البحري المتزايد خسائر هائلة في مصائد الأسماك المحلية.

٧٥ - ويُقدر أن ما بين ٦٦٠ و ٨٢٠ مليون شخص (العمال وأسرهم) يعتمدون كليا أو جزئيا على مصائد الأسماك وتربية المائيات والصناعات المتصلة بها كمصدر للدخل، ويُعتبر العديد من مشاريع تربية المائيات أنشطة صغيرة الحجم، وأسرية في كثير من الأحيان. ومن أجل تعزيز استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من الأهمية بمكان معالجة استهلاك الأسماك في النظم الغذائية، وسلامة الأغذية، والإفراط في قدرات الصيد والصيد المفرط، والفقدان والهدر على طول سلسلة القيمة السمكية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، والمساهمة الخاصة التي تقدمها مصائد الأسماك الصغيرة الحجم واحتياجاتها، وتجارة الأسماك، والحماية الاجتماعية وحقوق العمالة، والبعد الجنساني لمصائد الأسماك.

٧٦ - وقد أصبح الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية شكلا متطورا من أشكال الجريمة عبر الوطنية، يشبه الجرائم المنظمة الخطيرة الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة والسلع المغشوشة. ويعزى هذا إلى ارتفاع الطلب، وكثيرا ما ييسره الفساد والحكم الضعيف. وهناك أدلة قوية على تزايد ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة من غير الدول في ذلك. والتجارة غير المشروعة بالأحياء البرية تقوض سيادة القانون وتهدد الأمن القومي وتسبب تدهور النظم الإيكولوجية. وكثيرا ما يستغل المجرمون المجتمعات المحلية الفقيرة من خلال تشجيعها على المشاركة في الصيد غير القانوني لتلك الأحياء مقابل مبلغ صغير، مما يعرضها لخطر الإصابة من الحيوانات الخطرة أو الاعتقال على أيدي السلطات.

٧٧ - وتوجد عدة تدابير للحفاظ في هذا السياق منها الآليات المبتكرة للتصدي للفقير، ولا سيما في المناطق الريفية. بيد أن الدراسات والمناقشات تشير إلى أن وجود هذه الآليات وحدها لا يضمن إسهامها في الحد من الفقر. ومن الضروري كفالة وصول الفوائد الناجمة عن هذه الآليات إلى الفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا عن طريق إدماج نُهج قائمة على الحقوق في طرق تصميم السياسات، وإخضاع هذه التدخلات للمساءلة من خلال الرصد والإبلاغ. وفي هذا السياق، سلطت الإسهامات الواردة لهذا التقرير الضوء مرارا وتكرارا على الحقوق العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية واستعمالها والتحكم فيها وإدارتها، وعلى قوانينها العرفية التي تنظم ذلك.

٧٨ - وقدمت مقترحات محددة لتعزيز الحوكمة البيئية المتعددة المستويات من خلال ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسات متكاملة وتشريعات وإجراءات دولية ووطنية تشمل اتخاذ تدابير محددة تستهدف الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، والأجيال المقبلة من خلالهم؛
- (ب) إشراك القطاعين العام والخاص والباحثين وأصحاب المصلحة المعنيين والمواطنين في شراكات استراتيجية ابتكارية يمكن أن تشجع على الابتكار وتنشر الممارسات الجيدة؛
- (ج) زيادة الاتساق في تنفيذ الاتفاقات الدولية المختلفة، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتعديل كيغالي على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية مثل إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل أديس أبابا والخطة الحضرية الجديدة.

حاء - التصحر

٧٩ - يواجه مئات الملايين من البشر عواقب التصحر. فقد خلصت دراسات مختلفة إلى أن التغير البيئي العالمي يمكنه أن يدفع ما يتراوح بين ٥٠ مليون شخص وقرابة ٧٠٠ مليون شخص إلى الهجرة بحلول عام ٢٠٥٠. وقد يتزايد الأثر البيئي الواقع على أنماط الهجرة مع تزايد وضوح آثار التغيرات المناخية والمجتمعية، ويصدق هذا بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي الجافة. ونظرا لأن أكثر من ٤٠ في المائة من فقراء العالم يعتمدون على أراض متدهورة للحصول على الخدمات الأساسية، من قبيل توفير الغذاء والوقود والمواد الخام وتنقية المياه، يمكن أن تؤدي استعادة القدرة الإنتاجية للأراضي إلى قطع شوط طويل في خفض الضعف الاقتصادي وتعزيز التنمية طويلة الأجل.

٨٠ - وتشمل الإجراءات السياسية المقترحة لمعالجة التصحر ما يلي:

- (أ) صياغة و/أو تعميم وتنفيذ تدخلات سياساتية مناسبة وفقاً لمبدأ تحييد الأثر المؤدي إلى تدهور الأراضي وإنفاذ القواعد والأنظمة القائمة في مجالي تخطيط استخدام الأراضي وحيازتها، ودعم تعزيز أفضل التكنولوجيات والقدرات البشرية والمؤسسية لتحقيق فعالية الإدارة المستدامة للأراضي؛
- (ب) زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي بتكريس موارد كبيرة من الميزانية الوطنية وتعبئة التمويل الدولي؛
- (ج) تعزيز الشراكة والتآزر من خلال بناء إطار مشترك قائم على العمل للإدارة المستدامة للأراضي مع الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة.

طاء - الطاقة

- ٨١ - يمر العالم بمرحلة انتقالية في مجال الطاقة من جراء تسارع وتيرة استحداث التكنولوجيات الجديدة، والثورة الرقمية، والتحديات البيئية العالمية، وتغير أنماط النمو، والنمو الديمغرافي. وتواجه البلدان في كل أنحاء العالم تحدياً ثلاثياً يتمثل في تحسين أمن الطاقة بالتزامن مع توسيع نطاق الإنصاف في توزيع الطاقة وخفض انبعاثات الكربون.
- ٨٢ - وستؤدي سياسات الطاقة دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ، ولكن مؤشرات السوق الحالية وحدها لا تكفي لتحسين مجالات حيوية مثل كفاءة الطاقة، وتحسين تخزين الكهرباء ودخول النقل النظيف إلى السوق بقوة، واعتماد سياسة عزل الكربون التي تمس الحاجة إليها. ويلزم وضع سياسات وأطر مؤسسية مركزة لتعزيز النشر الأوسع نطاقاً للحلول التي تعجل بهذا التحول وتدفع المستهلك نحو اختيار أقل الحلول تسبباً في انبعاثات الكربون وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. ويمثل تحول النقل العالمي بصورة سريعة وناجحة نحو استخدام حلول منخفضة الكربون أكبر التحديات والفرص في سبيل تحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ. وسيستمر نمو الطاقة الشمسية والطاقة الريحية بعد أن أصبح استخدام الطاقة الكهربائية يمثل اتجاهاً لا سبيل إلى إيقافه. ويلزم استحداث فئات جديدة تماماً من المهارات ونماذج الأعمال التجارية والحلول المالية لمواجهة هذه الحقائق الجديدة.
- ٨٣ - ومع تزايد تكامل النظم، لم تعد القدرة على الصمود تتعلق بمجرد بناء نظم أقوى، وإعادة الأصول الوحيدة للتشغيل الكامل بعد وقوع حادث معطل. فعندما تصاب النظم المترابطة بعطب تام، بسبب سوء أحوال الطقس أو الهجمات السيبرية، تتعرض المنظومة برمتها لخطر الشلل التام. وقد أصبحت القدرة على إعادة التشغيل الذاتي لمحطات الكهرباء واستقلالية صنع القرار ولا مركزيته والتمكين المحلي مفاهيم رئيسية لنهج جديد يعرف باسم "الصمود المرن".
- ٨٤ - ورغم المساعي التي بذلت من أجل تنفيذ استراتيجيات عالمية للطاقة، ما زال هناك ما يتعين القيام به من أعمال، بما في ذلك الحد من الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تعوق تدفق سلع وخدمات الطاقة النظيفة للتمكين من نشر الطاقة النظيفة؛ واستحداث آليات لتسعير الكربون لضمان توافر مؤشرات كافية للاستثمار؛ وتعزيز تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية؛ ووضع تدابير لمواءمة الأسواق لكفالة تقاسم الموارد بفعالية.

ياء - المياه والصرف الصحي

٨٥ - يؤدي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للأفراد والأسر المعيشية والمجتمع، وبالتالي فإنه يمهد السبيل للقضاء على الفقر. ويكلف الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي وحده الاقتصاد العالمي ٢٢٢,٩ بليون دولار كل عام. والتغوط في العراء هو أحد أعراض الفقر، كما يؤدي إلى سوء الصحة وسوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال الصغار، وتقليل فرص الحياة.

٨٦ - وينبغي للحكومات والشركاء الإنمائيين الآخرين زيادة الاستثمار في البيئة التمكينية عن طريق: تحسين المؤسسات والارتقاء بنظم إيصال وتشغيل وصيانة خدمات المياه والصرف الصحي لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويتطلب تحقيق تعميم الحصول على خدمات مستدامة للصرف الصحي أن يتولى المجتمع ككل توفير الهياكل الأساسية والعمليات اللازمة لإيصال الخدمات وسداد تكاليفها، مع توفير إمكانية استرداد التكاليف على نحو قابل للتنبؤ عن طريق رسوم الخدمات أو الضرائب. وينبغي تخصيص بعض الدعم القصير الأجل من الميزانيات الوطنية أو المعونة الدولية للمساعدة على تغطية التكاليف الأولية حيثما أمكن. ويتعين تحديد الأشخاص غير القادرين على دفع كامل حصتهم من الرسوم أو الضرائب وتوفير الدعم لهم.

٨٧ - وثمة صلة بين شح المياه والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية، حيث يعيش أكثر من ١,٧ بليون شخص حالياً في أحواض أنهار يتجاوز معدل استخدام المياه فيها معدلات تجددتها. ومن المحتمل بحلول عام ٢٠٥٠ أن يعيش شخص واحد على الأقل بين كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة. ومع تزايد التنافس على المياه في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، ستحتاج الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات إلى نشر المعلومات المتعلقة بأحوال شح المياه بصورة فعالة وتوزيع المياه بطريقة تجمع على نحو مناسب بين الاهتمام بالإنصاف والاهتمام بالكفاءة. ومثلما يكتسي ضمان حياة الأراضي أهمية بالغة في تشجيع كفاءة استخدام الأراضي، يمكن أن يحفز تأمين الحقوق المائية ومخصصات المياه المزارعين على الاستثمار في أراضيهم وتحسين العائدات المتأتية من الزراعة المروية.

٨٨ - ويتكبد النساء والفتيات المشاق إذا لم يجدن سبباً سهلاً للحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي، إذ كثيراً ما تقع على عاتقهن تدبير شؤون المياه والصرف الصحي داخل الأسرة المعيشية. ولطالما أقر بأن تثقيف الفتيات والنساء يؤثر تأثيراً مباشراً على مستويات الصحة والتعليم، ولا يقتصر هذا التأثير على الفتيات والنساء وحدهن، بل يمتد أيضاً إلى الأجيال التالية.

كاف - الغذاء والتغذية

٨٩ - تشير التقديرات إلى أن هناك ٧٩٣ مليون شخص، أي ١٠,٨ في المائة من سكان العالم، لا يتوافر لهم مستوى كاف من المدخول الغذائي. ويشمل هذا العدد ١٥٦ مليون طفل مصابين بمرض التقرم. والتقدم المحرز في هذا المجال يتفاوت بين المناطق، حيث يتركز غالبية الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وقد شهد عام ٢٠١٧ إعلان المجاعة لأول مرة منذ ست سنوات.

٩٠ - وينبغي إحداث تحول جذري عاجل في النظم الغذائية وتحويلها إلى تغذية الناس بدلا من إطعامهم، بهدف القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وضمان الرفاه والازدهار. وترتبط التغذية الجيدة باتقاد الذهن وارتفاع دخل الفرد. وتدعم هذه النتائج بدورها نمو الاقتصاد الكلي والنمو المجتمعي. والتغذية الجيدة خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل لها أهمية بالغة في تحقيق كامل الإمكانات البدنية والعقلية والبشرية في سن المراهقة وسن الرشد.

٩١ - وتؤثر النظم الغذائية على الموارد الطبيعية من حيث طرق إنتاجنا للغذاء وتحويله ونقله واستهلاكه. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تحسين إدارة الزراعة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك الطليقة. ويمكن أن يؤدي إحداث تغييرات واقعية في إدارة المحاصيل والماشية إلى الحد كثيرا من استهلاك المياه وتلوثها على حد سواء. وسيؤدي الانخفاض الكبير في الضغوط المتعلقة بالصيد والتغيرات في أساليب الصيد في معظم مصائد الأسماك البحرية إلى إعادة بناء مصائد الأسماك خلال العقد القادم أو العقدين القادمين. وإذا وضعنا في اعتبارنا أن ما يقدر بحوالي ثلث الغذاء المنتج للاستهلاك البشري يتعرض للفقد أو الإهدار سنويا، نجد أنه من الضروري معالجة هذه المسألة. ويرتبط الغذاء أيضا بتغير المناخ. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن المزيد من التحول إلى أنماط غذائية نباتية يمكن أن يؤدي إلى الحد من الوفيات العالمية بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٠ في المائة وخفض انبعاث غازات الدفيئة المرتبطة بالغذاء بنسبة تتراوح بين ٢٩ و ٧٠ في المائة مقارنة بسيناريو مرجعي متوقع في عام ٢٠٥٠.

٩٢ - ويؤدي صغار منتجي الأغذية (بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك الحرفيون والرعاة) وسائر الجهات الفاعلة الرئيسية في نظم الأغذية الزراعية دورا حاسما في حفز التحولات الريفية التي تضمن توفير سبل العيش المستدامة والحفاظ على الكرامة الإنسانية، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها الحيازات الزراعية الصغيرة هي المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء والعمالة. وينبغي دعمهم من خلال السياسات التمكينية والاستثمارات الموجهة.

٩٣ - وتشمل بعض التوصيات السياسية الهامة المستخلصة من الإسهامات المقدمة لهذا التقرير تأمين حقوق الحيازة والمساواة في فرص الوصول إلى الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، والاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية، وإيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات أزمات ممتدة، ودعم وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، ووضع سياسات وبرامج متكاملة للحماية الاجتماعية مراعية للتغذية، وتمكين المرأة في المناطق الريفية وفي قطاع الزراعة، واستحداث فرص عمل لائقة، وتمكين الشباب، وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية.

لام - التصنيع

٩٤ - تثبت النماذج التي نجحت في الآونة الأخيرة في الحد من الفقر من خلال التصنيع السريع أن التصنيع الشامل للجميع والمستدام هو أحد أكثر السبل فعالية في استئصال الفقر إذا كان متسما بالتركيز المبكر على الصناعات كثيفة اليد العاملة والموجهة نحو التصدير والمصحوبة بتحول هيكلية نحو الصناعات التحويلية.

٩٥ - وثمة خطوات مقترحة على صعيد السياسات من بينها:

- (أ) تعزيز الشراكات بين حكومات البلدان المضيفة وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بهدف حشد استثمارات القطاعين الخاص والعام حول خطة تصنيع طويلة الأمد شاملة للجميع ومستدامة تستهدف الوصول إلى قدرات صناعية موجهة نحو التصدير ومفضية إلى إيجاد فرص عمل؛
- (ب) تصميم وتنفيذ سياسات صناعية تعزز العمالة، وتؤدي إلى الحد من الفقر، وتمثل للمعايير المحلية والدولية من أجل تيسير الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- (ج) تقديم خدمات التعاون التقني من أجل بناء القدرات وتوفير التدريب المهني وأنواع التدريب الأخرى، لا سيما لفائدة النساء والشباب؛
- (د) زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص، والاستثمارات المحلية والأجنبية في البحث والتطوير والابتكار والتعليم والتدريب والهياكل الأساسية لزيادة القدرة على المنافسة، بما في ذلك قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- (هـ) دعم الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالتصنيع؛
- (و) تعزيز التصنيع الذي يشجع توظيف الأيدي العاملة بدلا من تسريحها وتحليل ونشر الأدلة والإحصاءات المرتبطة بآثار التحيز للعمالة الماهرة على قرارات السياسة العامة.

ميم - التجارة

- ٩٦ - تشكل التجارة محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر على نحو يساهم في تعزيز التنمية المستدامة. وتستأثر التجارة الدولية بأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل، وبذلك فإنها يمكن أن تشكل مصدرا هاما من مصادر تمويل القطاع الخاص والقطاع العام في البلدان النامية. ومن بين المآخذ التي كثيرا ما تؤخذ على التجارة هي أنها تؤدي إلى هروب فرص العمل إلى الخارج، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. والواقع هو أن التكنولوجيا والابتكار أصبح لهما تأثير أكبر بكثير على هيكل العمالة في جميع أنحاء العالم. ومن المهم للغاية ضمان أن تكون التجارة شاملة للجميع وأن تعم فوائدها الجميع صغارا وكبارا وأن تؤدي إلى إيجاد الثروة وفرص العمل اللائقة وأن تتم مساعدة المتضررين من الآثار السلبية للتجارة على التكيف مع البيئة الجديدة التي أوجدتها هذه الآثار.
- ٩٧ - وتشمل بعض التوصيات السياساتية للعمل في المستقبل: مواصلة خفض تكاليف التجارة؛ وبناء القدرات فيما يتعلق بجانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛ والتركيز على تنويع الصادرات وتحقيق قيمة مضافة؛ وتعزيز قطاع الخدمات؛ وتطبيق قواعد منشأ مرنة لزيادة استخدام نظم الأفضليات؛ وتقليل الآثار التشويهية للتدابير غير الجمركية؛ وجعل التجارة الإلكترونية قوة حافزة لشمول الجميع؛ ومعالجة القصور في المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وترسيخ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

نون - التحديات والفرص الناشئة

- ٩٨ - أنيطت بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى مهمة معالجة القضايا الجديدة والناشئة، وبالتالي فهو يتيح المجال لجميع أصحاب المصلحة لمناقشة هذه التحديات التي لم يتم التصدي لها. وفي هذا الصدد، سلطت الكيانات التي قدمت إسهامات في هذا التقرير الضوء على الحاجة إلى اتخاذ

قرارات قائمة على الأدلة وتيسير الاطلاع على المناقشات التي تدور بين جميع الجهات صاحبة المصلحة لضمان إمكانية استفادة واضعي السياسات من أحدث المعلومات المتاحة.

سين - التغييرات في النظم الغذائية

٩٩ - يحفز الطلب المتنامي على المنتجات الزراعية على إحداث تغييرات كبيرة في النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة ومتنوعة، بما في ذلك التحديات المتزايدة التي يمثلها فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وتسبب الممارسات غير المستدامة في مجال الزراعة والحراجة، مثل التلوث الناجم عن الأسمدة والمواد الكيميائية ومبيدات الآفات، وتحويل الموائل والإفراط في سحب المياه تدهورا بيئيا كبيرا وتؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. ويمكن أن يؤدي الجمع بين التوسع في الزراعة واستخدام الطاقة الأحيائية إلى تقليص عالمي للأراضي بحيث لن تكون هناك مساحات كافية للحفاظ على الموائل الطبيعية البرية، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في التنوع البيولوجي. وفي الوقت نفسه، تتعرض محيطات وسواحل العالم لمخاطر شديدة وتخضع للتغير البيئي السريع. وما زال تدهور الشعاب المرجانية مستمرا، وهناك أقوال تفيد بأن ما يقارب ٩٠ في المائة من الأرصد السميكية تخضع لأنشطة الصيد التام أو الصيد المفرط.

عين - تغير المناخ والبيئة

١٠٠ - سلطت إسهامات عديدة في هذا التقرير الضوء على الآثار المتزايدة لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، ازداد تواتر حالات الجفاف وشدتها ونطاقها في المناطق القاحلة زيادة كبيرة في العقود القليلة الماضية، مما أدى إلى التصحر ونقص المياه، وانخفاض إنتاج المحاصيل وفقدان المراعي. وعلاوة على ذلك، يؤدي الجفاف الممتد زمنا طويلا إلى تراكم النترات بمعدلات سامة في نباتات المحاصيل الشائعة، مثل الشعير والذرة الصفراء والذرة البيضاء، التي تؤدي عند استهلاكها بكميات كبيرة إلى تسمم الماشية والأغنام والماعز نظرا لأن عمليات الاجترار الهضمي التي تقوم بها هذه الحيوانات لا تستطيع تحليل النترات بالسرعة الكافية. ويمكن أن تؤدي هذه السمية النباتية إلى تدمير مصادر رزق صغار المزارعين والرعاة.

١٠١ - وسيكون للتغيرات المتوقعة في المناخ طيف واسع من الآثار على التنوع البيولوجي على المستوى الجيني وعلى مستوى الأنواع والنظم الإيكولوجية والخدمات التي توفرها هذه النظم. وتؤدي هذه الظروف إلى تفاقم الفقر وتعميق التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية المتضررة. وتؤدي الهجرة الناتجة عن تغير المناخ إلى تمزيق نسيج المجتمعات. وغالبا ما تكون النساء والأطفال والمسنون هم من يعانون من عواقب تغير المناخ بصورة غير متناسبة.

١٠٢ - وشملت القضايا الناشئة الأخرى التي حددت فيما يتعلق بالبيئة ما يلي:

(أ) أهمية القطاع المالي في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الاستثمار في الأصول السليمة بيئيا التي تتسم بانخفاض انبعاثات الكربون والكفاءة في استخدام الموارد؛

(ب) الأمراض التي يمكن أن تنتقل بين الحيوانات والبشر وعلاقتها بسلامة النظم الإيكولوجية؛

- (ج) الجزيفات البلاستيكية التي تهدد البيئة البحرية والكائنات المختلفة فيها، ويشدد خطرها على صحة البشر من خلال استهلاك الأغذية الملوثة؛
- (د) تراكم المواد السامة في المحاصيل بسبب زيادة القحولة؛
- (هـ) التجارة غير القانونية في الأحياء البرية.

فء - النزاعات والجريمة والإرهاب

١٠٣ - يشكل التشدد والتطرف العنيف اللذان يؤديان إلى الإرهاب مشكلتين آخذتين في الاستفحال في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت ذاته، تعرقل ردود الأفعال القومية الحالية المناهضة لتعدد الأطراف والتسامح والتضامن الدولي بين المجتمعات وانفتاح هذه المجتمعات، إلى حد كبير، الجهود الرامية إلى وضع سياسات هجرة موجهة نحو التنمية وهادفة للمساهمة في تخفيف حدة الفقر على الصعيد الدولي. ومن المهم، في هذا الصدد، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي نوقشت أعلاه في هذا التقرير، الحرص على تجريم التحريض على الإرهاب، وتمجيده، وتجنيد الإرهابيين، ونشر الدعاية الإرهابية، وكذلك اتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة مع الاعتماد في ذلك على سيادة القانون وحقوق الإنسان كقاعدتين أساسيتين للتصدي للإرهاب ومكافحته.

١٠٤ - ويعرقل انتشار أشكال جديدة من الاتجار غير المشروع والجريمة واستمرار أنشطة الجماعات الإجرامية وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى المنافع العامة، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وتشكل هذه الأنشطة أيضاً خطراً كبيراً على المحرومين والفئات الضعيفة بصفة خاصة، مثل الشباب والأهالي الوحيدين، إذ قد يختار هؤلاء اغتنام فرص مرتبطة بالجريمة مدرة للدخل فيتعرضون لاحقاً للسجن بتهمة ارتكاب جنح بسيطة و/أو جرائم خالية من العنف. وتعاني النساء أيضاً أكثر من غيرهن في مخيمات اللاجئين المكتظة حيث يعيش الآلاف من الناس في فقر مدقع ومحرومين من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويتفاقم العنف ضد المرأة في كثير من هذه المخيمات وهو في طريقه لكي يصبح أمراً عادياً مقبولاً.

صاد - الهجرة ومناهضة العولمة

١٠٥ - في ظل التقشف الاقتصادي والنزاعات المسلحة والكوارث الإنسانية، يتزايد تنقل الناس بحثاً عن حياة أفضل في مجتمعات أكثر ثراءً وأكثر سلاماً. وتؤدي الهجرة الدولية، ولا سيما إذا كانت بنفس المستويات التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، إلى تغييرات كبيرة في المجتمعات قد تتسبب، إن أُسيئت إدارتها، في توترات وفي التعصب. وقد شهد بعض البلدان والمجتمعات المحلية تزايداً في الخطاب المناهض للعولمة. وكثيراً ما يشير هذا الخطاب، خطأً، بأصبع الاتهام إلى التجارة الدولية على أنها السبب الرئيسي لانعدام الاستقرار في أسواق العمل.

١٠٦ - ويتعرض المهاجرون واللاجئون للتمييز العنصري ولخطاب الكراهية والعنف في البلدان المضيفة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على حقوقهم، بما في ذلك العمل اللائق والخدمات الاجتماعية، ومن ثم إلى إبقائهم مرة أخرى في حالة الفقر. ومع تزايد التحريض على التمييز العنصري في الخطاب العام، فإن خطر التمييز داخل الإدارة العامة قد يزداد أيضاً ولذا سُلط الضوء على ضرورة زيادة الحماية من التمييز العنصري في الإدارة العامة، ولا سيما في إقامة العدالة الجنائية وفي سير عمل نظام العدالة الجنائية.

قاف - التكنولوجيا الجديدة

١٠٧ - يحمل ظهور التكنولوجيا الجديدة في طياته فرصاً وتحديات في آن واحد. ويمكن للتكنولوجيا الجديدة، شريطة اتخاذ التدابير المناسبة، أن توفر أشكالاً جديدة من العمل وأن تعزز متانة الحوكمة ومشاركة المواطنين في المجالات العامة والسياسية. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في استحداث منتجات مالية رقمية جديدة أقل كلفة وأحسن استجابة لاحتياجات السكان المحرومين من الحصول على الخدمات المصرفية في العالم اليوم، ولا سيما في المجتمعات الريفية والنائية. ومن شأن توسيع نطاق استيعاب التجارة الإلكترونية، مدعوماً باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن يوفر فرصاً كبيرة للنمو والتنمية وخلق فرص العمل، شريطة أن تتم معالجة مسائل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلاً عن مسائل الربط الإلكتروني.

١٠٨ - ويشهد الذكاء الاصطناعي نمواً سريعاً ومن الممكن أن يصبح قابلاً للتوسع وقادراً على حل بعض أكثر التحديات إلحاحاً في مجتمعاتنا واقتصاداتنا. وينبغي اعتماد نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة لدى تصميم نظم قائمة على الذكاء الاصطناعي، لا لأن ذلك يساعد في ضمان تطوير مسؤول ومفيد للذكاء الاصطناعي من خلال توفير عمليات تدقيق إضافية فحسب، بل لأنه يسهم أيضاً في تبديد التصورات الخاطئة والمخاوف بشأنها.

١٠٩ - ويحمل إنترنت الأشياء، الذي يقوم بالربط بين الأجهزة الذكية والتطبيقات والخدمات وحتى الناس عبر شبكة الإنترنت، في طياته فرصاً وتحديات في آن واحد. فيمكن لتطبيقات إنترنت الأشياء أن تتحقق من ظروف التربة في الحقول الزراعية، ويمكن لموازين الحرارة المتصلة بالشبكة أن ترصد بصورة آنية إقبال اللقاحات وتخزينها، ويمكن لأجهزة الاستشعار الذكية أن تقيس مستويات التلوث في الهواء أو الماء، بينما يمكن لأجهزة ذكية أخرى أن توفر خدمة تشخيص الأمراض عن بعد. وينبغي وضع معايير تضمن قابلية التشغيل البيئي فيما بين تطبيقات إنترنت الأشياء ومجموعات البيانات التي تستخدمها مختلف القطاعات الصناعية الموجهة رأسياً.

١١٠ - وفي الوقت نفسه، قد تترتب على تأثير التغيير التكنولوجي في وجود الوظائف ونوعيتها آثارٌ سلبية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. ولا يتوقف أثر التكنولوجيا الجديدة في مجال العمل عند خلق الوظائف أو القضاء عليها: إذ يمكن للتغيير التكنولوجي أن يتسبب في الاستعاضة عن الوظائف التي يشغلها عادةً عمال غير مهرة بمهام جديدة تتطلب عمالاً أكثر تأهيلاً، مما يؤدي بدوره إلى وجود حالة من الاستقطاب في سوق العمل. وقد أصبحت المجتمعات الحديثة تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها اليومية وفي إدارة الهياكل الأساسية الحيوية، بعد أن صارت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة الأساس الذي تركز عليه طائفة واسعة من الأنشطة البشرية. وتنجم عن ذلك مخاطر وأوجه ضعف، إزاء الكوارث الطبيعية أو الهجمات الإلكترونية أو التحديات الأخرى، ويتعين التصدي لها على جميع المستويات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

راء - مساءلة القطاع الخاص

١١١ - بمقدور الجهات الفاعلة الخاصة، بما فيها الأعمال التجارية، دعم التنفيذ القائم على الحقوق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو تقويضه. وتشكل الأنشطة التجارية التي لا تحترم حقوق الإنسان خطراً، بما في ذلك في حالة المؤسسات التجارية التي تؤثر سلباً، على مصادر رزق المجتمعات المحلية

والأصلية وحقوقها، أو على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم توفير ضمانات كافية لكفالة إمكانية الوصول إلى الخدمات والهياكل الأساسية التي يُتوقع من الشراكات المألوفة بين القطاعين العام والخاص إنجازها ولكفالة القدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها، أو لكفالة ألا تضع التزامات احتمالية غير مقبولة على عاتق الحكومات.

خامسا - المنتدى السياسي الرفيع المستوى

١١٢ - يمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنبر الأعلى الذي يتم في إطاره استعراض ومتابعة أهداف التنمية المستدامة. وقد سلّطت الإسهامات الواردة من مختلف اللجان والمنابر والهيئات الأخرى الضوء على عدة مجالات إضافية يمكن للمنتدى أن يعجل فيها وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ذُكر في عدة إسهامات أن المنتدى ينبغي أن يوفر توجيهاً سياسياً قوياً، بما في ذلك في تحديد أولويات الإجراءات. ويمكن أن يساهم تشجيع المنتدى والإرشاد المتلقى منه ومشاركته إلى حد كبير في تحقيق الأهداف ذات الأولوية. والآن وقد تم الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي أن ينظر المنتدى في الكيفية التي يمكنه بها أن يساهم في الحفاظ على هذا الزخم من أجل تنفيذ متكامل لأهداف التنمية المستدامة.

ألف - دعم التكامل واتساق السياسات

١١٣ - ينبغي أن تترجم الحكومات والجهات المعنية الأهداف والغايات العالمية إلى سياسات وبرامج وإجراءات على الصعيد القطري. وقد أُشير إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينبغي أن يناصر فكرة التخطيط المتكامل، الذي ينبغي أن يُعتبر حجر الزاوية في وضع السياسات في إطار خطة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن للمنتدى القيام بما يلي:

(أ) توفير منبر لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تنفيذ الأهداف ولتشجيع اعتماد تلك الممارسات، مع معالجة صعوبات التنفيذ في نفس الوقت؛

(ب) تقديم التوجيه وتحسين فهم أوجه الترابط المتنوعة الموجودة بين الأهداف المختلفة، والأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والسلام والأمن، وتشجيع التفكير الكلي في الصلات بينها، وإبراز المسائل الشاملة وأهميتها؛

(ج) تشجيع صياغة رؤية وطنية مشتركة على المستوى القطري واستراتيجية مؤسسية موحدة بين الجهات من غير الدول، بوسائل تشمل كسر أطواق العزلة في التنفيذ وبناء التفاهم والقدرات والمهارات اللازمة لتغيير نموذج العمل المعتاد، واستحداث شراكات استراتيجية ابتكارية بين جميع أصحاب المصلحة؛

(د) لفت الانتباه إلى أمثلة الممارسات الجيدة في مجال تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، بما في ذلك تلك المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة؛

(هـ) النظر في الكيفية التي يمكن بها للعمل بشأن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية، أن يعزز التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويكفل بقاءه

متمحوراً حول الناس. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشجع المنتدى على إدراج حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، باعتبارها حجر الزاوية للتخطيط والتنفيذ والرصد على المستوى القطري؛

(و) تشجيع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية، على تعزيز أوجه التآزر مع العمليات العالمية القائمة ذات الصلة، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ز) زيادة اتساق جهود التنفيذ التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) زيادة الوعي بالأدوات التقنية والمنتجات السياسية العديدة التي توفرها جهات عديدة فاعلة، منها كيانات الأمم المتحدة، لأغراض التخطيط ووضع السياسات المتكاملين؛

(ط) ضمان التنسيق والاتساق بين الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعديد من الالتزامات وخطط العمل الدولية الأخرى.

باء - استعراض المعلومات الجديدة

١١٤ - ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بموجب ولايته، أن يقوي الصلة بين العلوم والسياسات عن طريق دراسة الوثائق وتجميع المعلومات والتقييمات المتفرقة. وفي هذا السياق، يمكن أن يشكل المنتدى مكاناً فريداً لاستعراض استنتاجات التقييمات العلمية وأعمال الأفرقة والهيئات العلمية على نحو متكامل. وينبغي أن يشجع المنتدى الأوساط الأكاديمية على إنتاج وتبادل المعلومات والأدلة التقنية والعلمية بهدف بناء قاعدة معارف سليمة بشأن المسائل ذات الأولوية.

١١٥ - وسيكون تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو فعال وواسع الانتشار أمراً حاسماً الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. ويمكن للمنتدى أن يعترف بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار ويسلط الضوء عليه ويدعو إلى إدماج هذه العناصر على نحو منهجي في تنفيذ السياسات.

جيم - رصد التقدم المحرز

١١٦ - يمثل المنتدى المنبر الأعلى الذي يتم فيه إطاره رصد واستعراض التنفيذ في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يقوم المنتدى، بالإضافة إلى استضافة الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء المتطوعة، بما يلي:

(أ) إتاحة الدروس المستفادة فيما يتعلق بنظم الرصد والإبلاغ، بجميع مستوياتها. ويمكن للبلدان والجهات الفاعلة من غير الدول أن تناقش ما تبقى من تحديات وقيود مؤسسية مرتبطة بعبء الإبلاغ وجمع البيانات وإدارتها وتجهيزها؛

(ب) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون على جميع المستويات بتقديم لمحة عامة عن قواعد البيانات ونظم الرصد ومبادرات الإبلاغ القائمة بجميع مستوياتها؛

- (ج) دعم وضع واستخدام منهجيات مناسبة لجمع البيانات ورصدها واعتماد نهج للبيانات والإحصاءات والرصد تركز على التخفيض التدريجي لحالات عدم المساواة وعلى القضاء على التمييز؛
- (د) التشجيع على توافر آلية مساءلة لأصحاب المصلحة المتعددين تكفل مشاركة قوية من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (هـ) تحفيز التعلم من الأقران؛
- (و) دعم تكامل أفضل للرصد والاستعراض بين مختلف المستويات، المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛
- (ز) إقامة تعاون شامل لعدة قطاعات وتعزيز الاتصالات وتبادل البيانات، بغية تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر وتبادلاً للتضحية بشيء مقابل شيء آخر؛
- (ح) الاعتراف بآليات حقوق الإنسان بوصفها مصدراً قيماً للبيانات لدعم تنفيذ واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (ط) تسليط الضوء على أهمية تعزيز جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، وعلى ضرورة تعزيز الدعم الدولي، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛
- (ي) الاستفادة بشكل أفضل من الآليات القائمة لجمع البيانات ووضع البرامج داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- (ك) مراعاة خصوصيات البلدان الأكثر احتياجاً من قبيل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة ألا يتخلف أي بلد عن الركب؛
- (ل) دعم إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع أجزاء الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالمية.

دال - وصل الناس ببعضهم بعضاً

- ١١٧ - ذكر أن المنتدى يمكن أن يكون مكاناً فريداً للربط بين جميع أصحاب المصلحة والتوعية بأكثر الإجراءات السياسية إلحاحاً. وهكذا، يمكن للمنتدى القيام بما يلي:
- (أ) إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بأهداف التنمية المستدامة وتوفير فرص لهم لكي يكونوا جزءاً من الحل. ويمثل تحديد "من باستطاعته القيام بماذا" أمراً حاسماً لوضع مبادرات متآزرة فيما بينها؛
- (ب) دعم الإدماج المنهجي لأصحاب المصلحة الذين يمثلون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في التنفيذ والرصد على الصعيدين المحلي والوطني، بدءاً بقيادة مجتمعات الشعوب الأصلية إلى الأخصائيين الاجتماعيين والقانونيين؛
- (ج) إذكاء الوعي بأهمية التنمية المستدامة وإجراءات التنفيذ، ولا سيما لتحديد الأولويات ومعالجة القضايا المستجدة؛

- (د) النظر في الكيفية التي يمكن بها تحسين تكامل العمل الرامي إلى التصدي لعدم المساواة على النحو الأمثل مع الأهداف الأخرى من خلال عمل جميع الجهات الفاعلة؛
- (هـ) زيادة إبراز عمل العديد من اللجان والمنابر وسائر الهيئات وتشجيع زيادة تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمل هذه الهيئات؛
- (و) إدكاء الوعي بضرورة زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

هاء - ضمان الدعم الكافي

- ١١٨ - ينبغي أن يُنظر إلى المنتدى باعتباره مكاناً يمكن فيه للبلدان أن تتحدث علناً عن التحديات الإنمائية التي تواجهها وتلتزم بدعم لجهودها. وقد سُلّط الضوء في الإسهامات التي تمت الاستفادة منها في إعداد هذا التقرير على أن المنتدى يمكن أن يوفر منبرا للتوجيه السياسي بشأن الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التمويل.
- ١١٩ - وأشار في عدة إسهامات إلى الفجوات التمويلية الكبيرة التي يعاني منها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمنتدى أن يقدم الدعم السياسي لمبادرات التمويل القائمة ولتحسين توجيه التمويل من جميع المصادر. ولوحظ أنه فيما يتعلق بمعظم المبادرات، سيتعين بلا شك أن تأتي معظم الموارد من الموارد المحلية، رغم أن التمويل الخارجي سيظل حاسماً بالنسبة لأشد البلدان فقراً حتى الجيل القادم على الأقل.